الأمم المتحدة A

Distr.
GENERAL

A/48/82
9 February 1993
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة

الدورة الثامنة والأربعون

حالة حقوق الإنسان في استونيا ولاتفيا

رسالة مؤرخة ٩ شباط/فبراير ١٩٩٣ وموجهة الى الأمين العام
من الممثلين الدائمين لاستونيا ولاتفيا لدى الأمم المتحدة

نتشرف بأن نسترعي انتباهكم الى المسألة التالية .

عندما أحاط الرئيس بوريس يلتسين الأمم المتحدة علما بالرسالة المؤرخة ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ بأن "عضوية اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية في الأمم المتحدة ، بما فيها مجلس الأمن ، وفي سائر هيئات ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة يواصلها الاتحاد الروسي" ، فقد كنا نأمل بأن التولي العلني لهذه الامتيازات كان مترافقا كذلك بالاعتراف بالمسؤوليات التي تصاحب هذه المهام السامية في منظمتنا . ولسوء الحظ ، فإن هذا لم يحدث على ما يبدو .

إننا نشير الى الطلب الذي قدمه الاتحاد الروسي مؤخرا لتعميم رسالة مؤرخة ٢٨ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٢ وموجهة الى وكيل الأمين العام لشؤون حقوق الإنسان من الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف كوثيقة رسمية في الدورة التاسعة والأربعين للجنة حقوق الإنسان (E/CN.4/1993/75) ، المؤرخة ٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣) يحيل فيها نص البيان الصادر عن حكومة الاتحاد الروسي في ٢٢ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٢ ، "بشأن انتهاكات حقوق الإنسان في جمهورية استونيا" . وتمثل هذه الوثيقة النص الذي سبق أن قامت البعثة الدائمة للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة بتوزيعه في ٢٦ تشرين الأول/اكتوبر كنشرة صحفية برقم ٤٦ .

كما نشير الى مشروع القرار المؤرخ ٤ شباط/فبراير ١٩٩٣ والمعنون "حالة حقوق الإنسان في استونيا ولاتفيا" الذي يقوم وفد الاتحاد الروسي لدى الدورة التاسعة والأربعين للجنة حقوق الإنسان في جنيف بتعميمه حاليا لإدراجه في إطار البند ٢٠ من جدول الأعمال المؤقت المعنون "حقوق الأشخاص المنتمين الى أقليات قومية أو إثنية أو دينية أو لغوية" .

ويعمد كل من هذه الوثائق الى نشر وتكرار الاتهامات غير الموثقة التي يوجهها الاتحاد الروسي بشأن ما سبق أن ادعاه من "انتهاكات حقوق الإنسان وإنكار الحريات الأساسية" من جانب بلدينا . ونعتقد أن من شأن توقيت هذه الحملة المستمرة من التأكيدات والادعاءات التي يوجهها الاتحاد الروسي داخل مختلف أجهزة الأمم المتحدة وطابع هذه الحملة ، أن يقلص وينسف على نحو خطير الجهود التي تبذلها حاليا داخل إطار منظومة الأمم المتحدة لجان تقصي الحقائق التابعة للأمم المتحدة ومؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا والمؤلفة من خبراء في ميدان حقوق الإنسان لتقرير صحة هذه الاتهامات . ونحن نعتقد بأن هذا النشاط يتعارض وروح ، إن لم نقل نص ، الجهد الذي نص عليه قرار الجمعية العامة بشأن هذه المسألة الذي اعتمد بتوافق الآراء .

وقد قامت حكومتا استونيا ولاتفيا بدعوة لجان تقصي الحقائق هذه الى تقديم تقرير عن هذه المسألة في أسرع وقت ممكن ، حتى يمكن حلها . أما لجنة تقصي الحقائق التابعة للأمم المتحدة التي وجهت إليها الدعوة لزيارة لاتفيا في ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ ، فقد قدمت التقرير عن الزيارة التي قامت بها في الفترة من ٢٧ الى ٣٠ تشرين الأول/اكتوبر١٩٩٢ إليكم . وقام مكتبكم بإصدار موجز لهذا التقرير في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ . وأما بعثة الخبراء التابعة لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا التي وجهت إليها الدعوة لزيارة استونيا في ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ ، فقد أنهت زيارتها في الفترة من ٢ الى ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ وهي الآن بصدد إصدار استنتاجاتها . وفي هذا الاسبوع ، يقوم فريق الأمم المتحدة لخبراء حقوق الإنسان بزيارة استونيا بدعوة وجهتها الحكومة في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ ونحن بانتظار استنتاجاته .

ولسوء الحظ ، فإن ثقتنا وإيماننا بعملية الأمم المتحدة لتقصي الحقائق التي بادرت فيها حكومتنا والتي وافق عليها بقية أعضاء الجمعية العامة بتوافق الآراء بقرار الجمعية العامة ١١٥/٤٧ قد انتهكت من جانب عدم رغبة الاتحاد الروسي الواضحة (بالرغم من إذعانه) في أن يدع العملية تسير وفق الشروط الذي اتفق عليها جميع الدول الأعضاء في قرار الجمعية العامة .

ونحن لم نعترض عندما طلب الاتحاد الروسي إدراج بند إضافي في جدول أعمال الدورة السابعة والأربعين التي اختتمت أعمالها مؤخرا (A/47/247) . بيد اننا عارضنا بكل قوة السمة التي أولاها الاتحاد الروسي للمسألة عن طريق الوصف المتحيز والمثير الذي أطلقه على بند جدول الأعمال . ومع ذلك ، فقد عملنا ضمن نطاق النظام مع مكتب الجمعية العامة ومع الاتحاد الروسي لوضع البند تحت عنوان "حالة حقوق الإنسان في استونيا ولاتفيا" لكي تنظر فيه اللجنة الثالثة والجمعية العامة . وبالفعل فقد كنا نتطلع الى مناقشة هذا الموضوع والتداول بشأنه في تلك المحافل التي اتفقت عليها الأطراف المعنية . وفي تلك المحافل فقط .

بيد أن الاتحاد الروسي ، بدلا مما توقعناه من مناقشة البند المتعلق بهذه المسألة داخل اللجنة الثالثة أو في الجمعية العامة نفسها ، اقترح ببساطة أن نشترك معه في تقديم قرار يطلب من "لجنة حقوق

الإنسان أن تنظر في دورتها التاسعة والأربعين في جميع المعلومات المتوفرة عن حالة حقوق الإنسان في استونيا ولاتفيا ، بما في ذلك تقارير بعثات الأمم المتحدة لتقصي الحقائق التي أوفدت الى هذين البلدين" .

وبعد مفاوضات مكثفة ، تمكنا من التوصل الى اتفاق في الجلسة ٥٣ للجنة الثالثة المعقودة في ٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ . وكان مفهوما من الجميع أن مشروع القرار الذي قدمه الرئيس (A/C.3/47/L.52) المعنون "حالة حقوق الإنسان في استونيا ولاتفيا" يمثل تسوية تفاوضية للمسألة . واعتمدت اللجنة الثالثة مشروع قرار الرئيس دون تصويت ، وأوصت الجمعية العامة باعتماده بتوافق الآراء (انظر A/47/773) . واستجابت الجمعية العامة لذلك في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ (القرار ١١٥/٤٧) .

وكان في صلب هذا القرار الذي اعتمد بتوافق الآراء تفهم واضح واتفاق بين جميع الأطراف في المفاوضات على تمكين عملية الأمم المتحدة لتقصي الحقائق من العمل حتى تحقيق الهدف الذي انتدبت له دون أي تدخل ، وأن يقدم الأمين العام تقريرا عن نتائجها الى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والأربعين .

ولسوء الحظ ، فإن الجهود التي يبذلها وفد الاتحاد الروسي حاليا لوضع هذه المسألة على جدول أعمال لجنة حقوق الإنسان في جنيف ، بعد أقل من شهرين من موافقتهم على العملية الجارية التي نص عليها قرار الجمعية العامة ١١٥/٤٧ ، يثير الشكوك حول حسن نية الاتحاد الروسي وتفهمه لضرورة اتباع "الدبلوماسية الوقائية" بشأن هذه المسألة .

ونحن نسترعي انتباهكم الى هذه المسألة التي تحظى بالاهتمام نرجو تعميم هذه الرسالة على الدول الأعضاء للعلم والنظر بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة في إطار البند المعنون "حالة حقوق الإنسان في استونيا ولاتفيا" .

(توقيع) ايفارس بومانيس
السفير
الممثل الدائم لجمهورية لاتفيا
لدى الأمم المتحدة

(توقيع) أرنست جاكسون
السفير
الممثل الدائم لجمهورية استونيا
لدى الأمم المتحدة

- - - - -